



## إيران - كونترا ( قضية بيع أسلحة أمريكية سرّاً إلى إيران ١٩٨٥ - ١٩٨٦ )

م. د. هدى جاسم منصور

جامعة كركوك - كلية التربية الحويجة

المستخلص

تُعد إيران - كونترا أحد أبرز القضايا التي حدثت أثناء الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) تمثلت في قيام الولايات المتحدة الأمريكية ببيع أسلحة أمريكية سرّاً إلى إيران عبر إسرائيل أثناء ولاية رونالد ريغان الرئاسية الثانية (١٩٨١ - ١٩٨٩) ، وقد سلط البحث الضوء على الطريقة التي تم بها عقد صفقات الأسلحة مع الجانب الإيراني بهدف إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الذين اختطفوا في لبنان من قبل جماعات موالية لإيران ، وما تسببت به تلك الصفقات - بعد افتضاح أمرها - من مشاكل في الولايات المتحدة اثر قيام مسؤولين في الإدارة الأمريكية بخرق القوانين الأمريكية من اجل إتمام تلك الصفقات ، واستخدام الأموال الناتجة عنها في تمويل الكونترا ( الحركة المعارضة لحكومة نيكاراغوا ) لما كانت تشكله سياسة تلك الحكومة من خطراً على أمن الولايات المتحدة الأمريكية ، كما يبحث في تداعيات تلك القضية على الجانب الأمريكي و الإيراني .

الكلمات المفتاحية: إيران - غيت ، نيكاراغو ، سوموزا ، رونالد ريغان ، حزب الساندينستا ، الرهائن الامريكيين .

**Iran- Contra(The secret sale of US weapons to Iran 1985-1986)**

**Dr. Huda Jassim Mansour**

**. Kirkuk University / College Of Education / AL-hawija**

**hu78da@gmail.com**

**Abstract**

Iran - Contra is considered one of the most prominent issues during the Iran-Iraq war (1980-1988 ) this issue Represent selling American weapons secretly to Iran through Israel during Ronald Reagan's second presidential term (1981-1989). The research discusses the way In which weapon deals were signed with the Iranian side in order to release the American hostages who were kidnapped in Lebanon by pro-Iranian groups, and moreover the research explains the problems inside after breaching officials in the American administration the laws to complete These transactions using funds



resulting for financing Contras movement opposed to the Government of Nicaragua because of the dangerous policy of that government on the security of the United States of America . It also discusses the implications of this case on the American and the Iranian sides.

**Key Words :Iran-Gate , Nicaragua , Somoza ,Ronald Reagan ,Sandinista party , American hostages .**

### تمهيد

حظيت إيران بأهمية كبيرة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إذ إن مجاورتها للاتحاد السوفيتي من جهة ، والخليج العربي من جهة أخرى ، وكميات النفط الاحتياطي في أراضيها ، فضلا عن موقعها بين منطقتين غنيتين بالنفط هما الخليج العربي - الذي يحتوي على أكبر احتياطي نفطي في العالم - وبحر قزوين ذو الأهمية الاقتصادية أيضا لما يحتويه من خزين نفطي هائل ، كل هذا جعلها محط اهتمام من لدن الولايات المتحدة ، إذ كان لموقعها أهمية كبيرة بالنسبة لها كدولة عازلة ضد الاتحاد السوفيتي والشيوعية ، وبسبب تخوف الولايات المتحدة من وقوع إيران تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي اعتمدت في توجهاتها بالنسبة لإيران السعي الحثيث لمنع استيلاء أي فئة يسارية موالية للاتحاد السوفيتي على السلطة في إيران وهذا ما عكسته فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١ - ١٩٧٩)، إذ أصبح حليفا هاما للولايات المتحدة <sup>(١)</sup>. وحصلت إيران نتيجة الاهتمام الأمريكي المتزايد على مساعدات اقتصادية وعسكرية بموجب مبدأ ترومان ( Truman Doctrine ) الذي أعلنه الرئيس هاري ترومان Harry Truman (١٩٤٥-١٩٥٢) في ١٢ آذار ١٩٤٧ الذي تضمن تعهداً صريحاً من الولايات المتحدة بمساعدة الدول التي تتعرض للمد الشيوعي بما فيها إيران <sup>(٢)</sup>.

تعزز النفوذ الأمريكي في إيران بعد قيام الحكومة الأمريكية بالتدخل في الخلاف الذي حدث بين الحكومتين البريطانية والإيرانية بشأن قضية النفط أثر قيام الحكومة الإيرانية بإصدار قرار تأميم شركة النفط البريطانية (الانكلو- إيرانية) في عام ١٩٥١، مدفوعة بدافع مصالحها الاقتصادية ونتج عن ذلك التدخل قيام كيرمت روزفلت Kermit Roosevelt ممثل وكالة المخابرات المركزية (C.I.A) بإسقاط حكومة محمد مصدق المسؤولة عن قرار التأميم وتعيين فضل الله زاهدي - الذي كان يحظى بثقة الأمريكان - بدلاً عنه لوضع حداً لسياسة التأميم ، ومن ثم المشاركة بشكل فعال في المفاوضات التي أعقبت مرحلة التأميم لتتفرج بحلول شركاتها النفطية على حصة ٤٠% في الكونسورتيوم (Consortium) - الذي تشكل من



مجموعة شركات عالمية في عام ١٩٥٤ ليحل محل الشركة الانكلو- إيرانية في استثمار النفط الإيراني - فكانت النتيجة خسارة بريطانيا ٦٠% مما كانت تملك ولم يعد لها إلا نسبة ٤٠% فقط ، فيما كسبت الولايات المتحدة ٤٠% من لاشي لتصبح شريكاً له وزنه في صناعة النفط الإيراني<sup>(٣)</sup>.

عملت الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت جاهدة على ترسيخ نفوذها في إيران عن طريق المعونات العسكرية والاقتصادية التي باتت إيران تعتمد عليها بشكل كبير، وتقوية الجيش الإيراني بهدف المحافظة على حكم الشاه والسيطرة عليه ، وبحلول أوائل السبعينات أصبحت إيران ركيزة تستند إليها السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد إعلان بريطانيا عن نية انسحابها من شرق السويس عام ١٩٦٨ والذي تم في عام ١٩٧١ ومن أجل تحقيق ذلك تلقت إيران شحنات أسلحة أمريكية لم يسبق لها مثيل ، لحماية المصالح الأمريكية وضمان استقرارها، ولماء الفراغ الذي تركته بريطانيا ، وجاء ذلك متماشيا مع رغبة الشاه التي أعلن عنها أثناء زيارته للولايات المتحدة في عام ١٩٦٨ بأنه عازم على ملء الفراغ الذي سيترتب على الانسحاب البريطاني من شرق السويس . وعلية ازدادت الصفقات والنفقات العسكرية منذ عام ١٩٧٣ وكان هذا الازدياد مرتبط بزيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon (١٩٦٩ - ١٩٧٤) إلى إيران بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٧٢ التي نصّب فيها نيكسون شاه إيران شرطياً للخليج العربي لحماية المصالح الغربية في المنطقة بشكل عام<sup>(٤)</sup>.

لم تستمر العلاقات الأمريكية- الإيرانية الودية لفترة طويلة إذ استجدت أحداث أسهمت في توتر علاقة البلدين منها قيام الشاه في ٣١ تموز ١٩٧٣ بإلغاء اتفاقه مع الكونسورتيوم الذي أعاد لإيران سيطرتها على ثرواتها النفطية ، مما أثار حفيظة الشركات البريطانية والأمريكية كثيراً ، أعقبها بأربع سنوات قيام إيران باتباع سياسة الضغط على منظمة الأوبك لرفع أسعار البترول فشكل ذلك نقطة الخلاف الرئيسة بين البلدين، إذ خشيت الولايات المتحدة من أن يؤدي ذلك إلى إضعاف النفوذ المعتدل الذي تمارسه المملكة العربية السعودية بدعم من الولايات المتحدة لحماية الدولار وإنعاش الاقتصاد الأمريكي ، وكان الرئيس جيمي كارتر Jimmy Carter (١٩٧٧-١٩٨١) - قبل توليه بشكل رسمي مهام منصبه كرئيس - قد بعث برسالة للشاه عبر وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر Hnery Kissinger يطلب فيها عدم رفع أسعار البترول لكن الشاه رفض الطلب ، فأخرج بذلك الرئيس كارتر وعقد مهمته في



إصلاح الاقتصاد الأمريكي، وهذا ما لم ينسه كارتر للشاه الذي دفع عرشه ثمنا له، كذلك موقف الحكومة الأمريكية من تعاضم طموح الشاه الذي عدّ نفسه المسؤول الوحيد عن حماية منطقة الخليج العربي ومعايير البترول ومواجهة الشيوعية والحفاظ على أمن العالم الغربي، لذا كان يستحق - بحسب رأي الشاه- أن يكون مفوضاً تفويضاً مطلقاً في شؤون المنطقة كشرطي لها، وكان تزايد وأرادت النفط قد مكنته من بناء ترسانة عسكرية تمكنه من القيام بالدور الذي يطمح له في الخليج العربي، بالإضافة إلى ذلك كان احد مبادئ سياسة كارتر هو احترام حقوق الإنسان وعدّ ذلك شرطاً جوهرياً لحصول أي دولة على صداقة الولايات المتحدة ومساعدتها وهنا برزت إيران ممثلة بالشاه مثلاً صارخاً على انتهاك حقوق الإنسان للشعب الإيراني<sup>(٥)</sup>. أدت تلك الأحداث مجتمعة إلى تنامي كراهية الولايات المتحدة للشاه، وعلى الرغم من اختلاف المواقف داخل الإدارة الأمريكية بشأنه إلا إنها حرصت على إبقائه في الحكم بشكل مؤقت لحين توافر البديل المناسب حرصاً منها على مصالحها النفطية في المنطقة<sup>(٦)</sup>.

بدأ المد الثوري المعارض للشاه في كانون الأول ١٩٧٨<sup>(٧)</sup>، عندها حسمت الحكومة الأمريكية موقفها بشكل جلي في تصريح رسمي لوزارة الخارجية الأمريكية في ٧ كانون الأول ١٩٧٨ أعلنت فيه عدم نيتها التدخل في شؤون إيران بأي شكل من الأشكال، وقد نجحت الثورة في الإطاحة بالشاه الذي خرج من بلاده إلى مصر في ١٦ كانون الثاني ١٩٧٩، فيما وصل آية الله الخميني طهران في الأول من شباط ١٩٧٩ معلناً انتهاء العهد البهلوي وبدء الدولة الدينية. وقد أيد كارتر حكومة مهدي بازرجان رئيس الوزارة المؤقتة التي تشكلت بطلب من الخميني في ١٢ شباط ١٩٧٩، وكان بازرجان يميل إلى الإبقاء على العلاقات مع الولايات المتحدة لضمان تدفق قطع الغيار لأسلحة الجيش والصناعة بهدف إعادة تسليح الجيش خوفاً من هجوم العراق أو أي دولة معادية للثورة، لكن الخميني كان موقفه مغايراً لذلك وراح يعيد إلى أذهان الإيرانيين دور الولايات المتحدة في انقلاب الجيش ضد مصدق عام ١٩٥٣ الذي كشف وجه أمريكا الموالي للشاه<sup>(٨)</sup>. وجعلها العدو الأول لإيران و"الشیطان الأكبر" كما كان يسميها الخميني، وأتهمها باستغلال ونهب ثروات الشعوب وإنها تسعى لمحاربة الثورة الإيرانية وتدميرها<sup>(٩)</sup>.



حاولت الحكومة الأمريكية إفهام الحكومة الإيرانية الجديدة بان الشاه من وجهة النظر الأمريكية قد انتهى كلياً ، وإنهم لازالوا يشعرون إن البلدين حليفين ضد الشيوعية ، وإنهم يكونون الاحترام للثورة الإيرانية وللخميني ، وعلى استعداد لبدء صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين ، لكن الخميني كان رافضاً وبشدة عودة العلاقات ولاسيما بعد وقوع وثائق بيد الحكومة الإيرانية الجديدة كشفت أن عدداً من المسؤولين الأمريكيين المتنفذين حثوا الحكومة الأمريكية على إعطاء الشاه بعد خروجه من إيران حق الالتجاء إليها<sup>(١٠)</sup>.

شاب التوتر العلاقات الأمريكية - الإيرانية بعد الثورة وكان الحدث الأبرز فيها أزمة رهائن السفارة الأمريكية في طهران ، إذ قامت اللجنة الثورية في جامعة طهران بالتخطيط للهجوم على السفارة وقد تم الإعداد لذلك منذ أوائل أيلول ١٩٧٩ بهدف الحصول على الوثائق لفضح سياسة الشاه واتجاهاته ، وإرغام الأمريكيين على كشف حقيقتهم بحسب ما ذكره الطلاب<sup>(١١)</sup>. وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٧٩ هاجم الطلاب الإيرانيون السفارة واحتجزوا الموظفين الأمريكيين واشترطوا تسليم الشاه لقاء إطلاق سراحهم ، واستمر حجز الرهائن مدة ٤٤٤ يوماً ، وانتهت الأزمة بعد ذلك بالإفراج عن الرهائن بموجب اتفاقية وقعها الطرفين في ١٩ كانون الثاني ١٩٨١<sup>(١٢)</sup>.

وهكذا كان لقيام الثورة الإسلامية الإيرانية أثره الكبير على الولايات المتحدة أدت في نهاية الأمر إلى فقدان إيران احد أهم ركائزها في المنطقة، لذلك أخذت تعمل على تحجيم دور إيران في المنطقة عن طريق إقحامها بالحروب ، وكانت الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت لثمان سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٨) خير دليل على ذلك<sup>(١٣)</sup>.

### قضية إيران - كونترا

تعود حادثة إيران - كونترا Iran-Contra إلى سنوات الحرب العراقية - الإيرانية إذ زودت الولايات المتحدة الأمريكية ، أثناء ولاية الرئيس رونالد ريغان Ronald Reagan الثانية (١٩٨١-١٩٨٩)، إيران بالأسلحة بشكل سري وجرى تحويل عائدات صفقات بيع الأسلحة للكونترا ( قوات الثورة المضادة )<sup>(١٤)</sup> في نيكاراغوا الذين كانوا يحاربون للإطاحة بالحكومة اليسارية وحزب الساندينيسا<sup>(١٥)</sup> الحاكم فيها ، في محاولة لإقناع عناصر في إيران لاستخدام تأثيرهم لضمان الإفراج عن الرهائن الأمريكيين في لبنان<sup>(١٦)</sup>.



بدأت قصة الرهائن في عام ١٩٨٤ ففي نهاية شهر تموز من ذلك العام قامت فرقة من الحرس الثوري الإيراني ، باقتحام طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية في طهران، وهددت بقتل مسافر كل ساعة في حال لم يتم الإفراج عن أنيس النقاش وأربعة آخرين مسجونين في فرنسا، وكان أنيس النقاش نو الأصل اللبناني من أنصار الخميني، قام في تموز عام ١٩٨٠ بالتعاون مع أربعة آخرين بمحاولة إغتيال شهيد بختيار - رئيس الوزراء الإيراني الأسبق في عهد محمد رضا شاه - في منفاه الفرنسي والقي القبض عليهم في العام ١٩٨٢ وحكموا بأحكام طويلة الأمد ، وفيما بعد أطلق رهائن الطائرة على أمل أن تدرس فرنسا وضع مجموعة أنيس النقاش في ضوء القوانين الفرنسية ، ولكن المجموعة مكثت تُنفذ محكوميتها في السجون الفرنسية<sup>(١٧)</sup>.

أعقب ذلك قيام منظمات تابعة إلى إيران كحزب الله ومنظمة الجهاد الإسلامي بعمليات خطف في لبنان، فتمّ في ١٦ آذار ١٩٨٤ خطف رئيس مكتب وكالة المخابرات المركزية C.I.A في لبنان ويليام باكلي William Buckley من قبل منظمة الجهاد الإسلامي ، وفي ٨ أيار اختطف القس بنجامين وير Benjamin Weir ، كما خطفت جماعات مرتبطة بحزب الله في ٣ كانون الأول بيتر كيلبورن Peter Kilburn من الجامعة الأمريكية في بيروت، وفي ٨ كانون الثاني ١٩٨٥ خطفت القس الأمريكي لورنس جينكو Lawrence M. Jenco، كما جرى اختطاف الأمريكي تيري اندرسون Terry A. Anderson (مراسل وكالة الأسوشيتد برس The Associated Press ) في بيروت في ١٦ آذار ١٩٨٥ ، أعقبه في ٢٨ أيار خطف ديفيد بي جاكوبسن David P. Jacobse من مستشفى الجامعة الأمريكية في بيروت، وتوماس إم. سوزرلاند Thomas M. Sutherland من الجامعة الأمريكية في بيروت في ٩ حزيران من ذلك العام<sup>(١٨)</sup> .

كما شمل هذا الاختطاف عدد آخر من الأجانب كالبريطاني جيفري ناش Jeffrey Nash والكاهن الأيرلندي نيكولاس كلويتزر Nicholas Cloutizer ، ليلحق بهم رجل الأعمال البريطاني أليك كولت Alec Colt ، وفي ٢٢ آذار ١٩٥٨ ، اختطفت منظمة الجهاد الإسلامي نائب القنصل الفرنسي مارسيل كارتون Marcel Carton ومرافقه مارسيل فونتان Marcel Fontaine ، وطالبت المنظمة من فرنسا بوقف إرسال الأسلحة الفرنسية إلى العراق، الذي كان يخوض حرباً ضروساً مع إيران منذ أربع سنوات ، وتقيد عمل منظمة



مجاهدي خلق (المعارضة الإيرانية لنظام خميني) ، ودفع مليار دولار، كان شاه إيران المخلوع محمد رضا قد قدمها في عام ١٩٧٥ للمشاركة ببناء مشروع EURODIF لتخصيب اليورانيوم في فرنسا ، وبهذه الطريقة أخذت إيران التلاعب بالفرنسيين والأمريكيين بغية الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب لقاء وقف عمليات الخطف في لبنان ، وعمليات التفجير في باريس ، عندئذ بدأت حركة مفاوضات سرية في كل من باريس وواشنطن لمحاولة حل قضية الرهائن والتي شكلت عامل إحراج لدى الحكومتين أمام الرأي العام<sup>(١٩)</sup>.  
ويقدر تعلق الأمر بالولايات المتحدة سيركز البحث على مفاوضات الجانبين الأمريكي والإيراني .

### بداية الصفقة

أجرت الحكومة الإيرانية الاتصال مكثفة مع الحكومة الإسرائيلية ، وتبادل مسؤولي كلا البلدين الزيارات فيما بينهم بشكل سري ، جرى أثنائها التفاوض على موضوع صفقات السلاح ، وفي الاجتماع السري بين الرئيس الإيراني علي أكبر خامنئي<sup>(٢٠)</sup> وبين شمعون بيرس Shimon Peres رئيس وزراء إسرائيل على هامش اجتماعات الأمم المتحدة في نيويورك ، أبدى خامنئي استعداده للإفراج عن الرهائن الأمريكيين في لبنان حينذاك كخطوة نحو تحسين العلاقات بين الطرفين الإيراني والإسرائيلي<sup>(٢١)</sup> مقابل تزويد إسرائيل طهران بصفقة أسلحة تتضمن صواريخ أرض - جو وقطع غيار لطائرات الفانتوم الأمريكية لدى إيران لغرض استخدامها في حربها مع العراق<sup>(٢٢)</sup>.

الجدير بالذكر إن إيران كان لها تعامل مع إسرائيل قبل ذلك التاريخ إذ عقدت عدد من صفقات الأسلحة معها ، منها الصفقة التي عقدها العقيد يعقوب نمرودي Yaacop Nimrodi - ضابط متقاعد في الجيش الإسرائيلي - في شهر آذار ١٩٨٢ ووصلت عبر الموانئ الأوروبية إلى بندر عباس بحلول نيسان ١٩٨٢<sup>(٢٣)</sup>، والصفقة التي عقدها مثير عزري Meir Azri ، رئيس مكتب المصالح الإسرائيلية في إيران ، في عام ١٩٨٢ وقد وقعها عن الجانب الإيراني يعقوب نمرودي مع صادق طباطبائي شقيق زوجة أحمد ابن الخميني<sup>(٢٤)</sup>. وكان هدف إسرائيل من وراء ذلك خدمة مصالحها، ففي معرض حديثه أكد ديفيد كمي David Kemhi ، المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية في ندوة عقدت في الجامعة



العبرية (( ... إن مصلحة إسرائيل الحقيقية هي في استمرار هذه الحرب وفي شل قدرات طرفيها ، ولدى إسرائيل والولايات المتحدة الكثير الذي تفعلانه في هذا الاستمرار... وان أي تغيير في ميزان القوى بين العراق وإيران سيشكل خطراً على دولة إسرائيل ، فالعراق بعد تحقيق انتصار حاسم سيصبح دولة خطرة علينا...))<sup>(٢٥)</sup>.

أعقبها قيام إسرائيل بوساطة ديفيد كيميحي بإبلاغ روبرت مكفارلين McFarlane Robert، مستشار الأمن القومي للرئيس ريغان، في مطلع شهر تموز من عام ١٩٨٥ أن المسؤولين الإيرانيين يريدون فتح " قناة اتصال سياسي " مع الولايات المتحدة بشأن عقد صفقة أسلحة ، وفي منتصف تموز فوض الرئيس ريغان مكفارلين لإجراء اتصال مع إيران<sup>(٢٦)</sup>، وإلى جانبه جون بويندكستر John Poindexter ، رئيس مجلس الأمن القومي ، ومساعد مجلس الأمن القومي العقيد أوليفر نورث Oliver North في محاولة منهم لإنقاذ الرهائن<sup>(٢٧)</sup>. وفي ٦ آب أطلع مكفارلين الرئيس ريغان على الاقتراح الإسرائيلي لبيع صواريخ أمريكية مضادة للدبابات لإيران عبر إسرائيل<sup>(٢٨)</sup>، لأنه وفقاً لقانون المساعدات الخارجية الأمريكي وقانون مراقبة تصدير الأسلحة لا يحق لدولة مثل إسرائيل حصلت على مواد دفاعية مصنعة من قبل الولايات المتحدة ، إعادة نقل تلك المواد إلى دولة ثالثة مثل إيران من دون موافقة الرئيس الأمريكي<sup>(٢٩)</sup>.

قدم جون بويندكستر مذكرة إلى الرئيس ريغان مبيناً الحاجة الضرورية للقيام بعملية سرية ، وطلب موافقته للتصريح بتنفيذها وكان مضمون المذكرة هو : (( أرسل لنا رئيس الوزراء الإسرائيلي بيريز هذا الأسبوع مستشاره الخاص في شؤون الإرهاب الذي قدم لنا اقتراحا يهدف إلى دعم حكومة معتدلة في إيران وذلك بتعاون محدد من جانب الولايات المتحدة ))<sup>(٣٠)</sup>. وأوضح بويندكستر في مذكرته قلق إسرائيل من ضعف الموقف الإيراني في حرب الخليج الأولى الذي قد يؤدي لمزيد من التطرف الداخلي و إلى زيادة النفوذ السوفيتي مما يشكل تهديداً خطيراً بالنسبة إلى إسرائيل ، لذا فهي ترى ضرورة المحافظة على ميزان القوى في هذه المنطقة ، عن طريق دعم العناصر الإيرانية المعتدلة والمالية للغرب للوصول إلى السلطة بتزويدها بالأسلحة ، واستطرد في مذكرته قائلاً : (( بما أن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية تشكل بحد ذاتها خروجاً عن إجراءات المقاطعة لإيران فقد أصبح من الضروري الحصول على تصريح من قبل الرئيس للسماح بتنفيذ العملية من خلال المخابرات وعند تنفيذ هذا





التصريح فإننا لن نتدخل ، وإسرائيل تريد أن نبدأ من أول كانون الثاني ١٩٨٦ بتزويد إيران بصواريخ تاو Two على أن تقوم الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بهذه الصواريخ لتعويض المخزون الإسرائيلي ((٣١).

وافق الرئيس ريغان في آب ١٩٥٨ على شحن الأسلحة من قبل إسرائيل إلى إيران<sup>(٣٢)</sup> ، عندئذ بدأت المرحلة الأولى من صفقات بيع الأسلحة سرّاً إلى إيران عبر الوسيط ديفيد كمحي، الدبلوماسي الإسرائيلي والعضو السابق في الموساد ، ورجل الأعمال الإيراني منشهر غوربنيفار Manucher Ghorbanifar<sup>(٣٣)</sup>، الملقب بـ "غوربا" - شارك سابقاً في حل أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران بين عامي (١٩٨٠-١٩٨١) - ويعود السبب في استخدام الولايات المتحدة لوسطاء لنقل الأسلحة ، هو إن الكونغرس الأمريكي كان قد أصدر قراراً بمنع تجارة الأسلحة مع إيران ، وبالتالي فإنّ الرئيس ريغان لم يكن بمقدوره تسليم الأسلحة إلى إيران بشكل مباشر<sup>(٣٤)</sup>.

تضمنت تلك المرحلة تقديم إسرائيل شحنة من الأسلحة الأمريكية المملوكة لها إلى إيران قوامها حوالي ٥٠٠ صاروخ من طراز " تاو Tow " مضادة للدبابات ، وشحنة أخرى - في وقت لاحق - من صواريخ "هوك Hawk " المضادة للطائرات ، المملوكة لإسرائيل أيضاً<sup>(٣٥)</sup>، فأرسلت في ٢٠ آب ١٩٨٥ ( ٩٦ ) صاروخاً من طراز تاو إلى إيران، وفي ١٤ أيلول أرسلت ٤٠٨ صاروخ تاو إلى إيران ، فتم إطلاق سراح القس بنجامين وير في اليوم نفسه ، وفي ٢٤-٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٥ نظمت وكالة المخابرات المركزية C.I.A عملية نقل صواريخ هوك المضادة للطائرات من إسرائيل إلى إيران<sup>(٣٦)</sup> وأشرف أوليفر نورث على تسليمها بنفسه<sup>(٣٧)</sup> ، إذ جرى الاتفاق على شحن ١٢٠ صاروخ من طراز هوك على أن يتم تسليم ٨٠ منها قبل إطلاق الرهائن و ٤٠ بعد ذلك ، لكن إيران ألغت الصفقة بعد وصول ١٨ صاروخ منها ، وأعدت ١٧ صاروخ منها إلى إسرائيل في شباط ١٩٨٦<sup>(٣٨)</sup>، بعد تجربة إطلاق أحد الصواريخ واكتشاف أنها لا تلبّي متطلباتها<sup>(٣٩)</sup>.

أثارت شحنة تشرين الثاني ١٩٨٥ التي قامت بها وكالة المخابرات المركزية C.I.A مشكلة داخل الإدارة الأمريكية، إذ أوضح جون ماكماهون John N. McMahon ، نائب مدير الوكالة ، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٥ إن وكالة المخابرات لا يمكنها تقديم أي مساعدة سرية إضافية من دون إذن صريح من الرئيس ، لذلك وقع الرئيس ريغان في ٥



كانون الأول ١٩٨٥ على أمر يخول العملية بأثر رجعي<sup>(٤٠)</sup> ، وبعد يومين ، أي في ٧ كانون الأول ١٩٨٥ ، عُقد اجتماع في البيت الأبيض بين الرئيس ريغان ، ووزير الخارجية جورج بي. شولتز George P. Shultz ، ووزير الدفاع كاسبار وينبرغر Caspar W. Weinberger ، ومكفارلين ، وجون بويندكستر ، لمناقشة مساعدة إيران، وقد اختلفت الآراء بشأن إنهاء شحنات الأسلحة إلى إيران<sup>(٤١)</sup>. إذ عارض وزير الخارجية والدفاع وبشدة شحن الأسلحة إلى إيران والتي أعلنت الولايات المتحدة إنها دولة ترعى الإرهاب<sup>(٤٢)</sup>.

سافر مكفارلين في ٨ كانون الأول ١٩٨٥ إلى لندن برفقة أوليفر نورث ، وسيكورد Secord<sup>(٤٣)</sup> لعقد اجتماع مع الوسيط الإيراني غوربانيفار - تاجر الأسلحة - والسيد كيميحي ، من وزارة الخارجية الإسرائيلية ، ويعقوب نمرودي ، وقد بلغ مكفارلين السيد غوربانيفار أن حكومة الولايات المتحدة على استعداد لمواصلة الاتصالات الدبلوماسية مع إيران ، من دون المشاركة في أي عملية نقل أسلحة أخرى مقابل الرهائن ، وقد أوضح مكفارلين في مذكرة أعدها لدى عودته بان اجتماعات لندن كانت " غير حاسمة " لذا قام في وقت لاحق بوضع الخطط لعملية شحن أسلحة أخرى<sup>(٤٤)</sup>.

وقع الرئيس ريغان في ١٧ كانون الثاني ١٩٨٦ على أمر يفوض بيع شحنات الأسلحة لإيران في محاولة لتحسين العلاقات مع المسؤولين الإيرانيين بهدف إطلاق سراح الرهائن ، وقد خول بموجبه وكالة المخابرات المركزية C.I.A العمل لمساعدة "الأطراف الثلاثة " وكذلك الدول الأجنبية الصديقة في شحن الأسلحة<sup>(٤٥)</sup> ، كان الهدف الأساس من عقد الصفقات السرية مع إيران إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الذين كانوا محتجزين في لبنان ، بالإضافة إلى الضغط من أجل تجديد العلاقات مع إيران وكان مستشار الأمن القومي روبرت مكفارلين أحد مؤيدي هذه الفكرة ، وقد تولى بنفسه زمام المبادرة عن الجانب الأمريكي في صفقات الأسلحة مقابل الرهائن حتى استقالته في كانون الأول ١٩٨٥<sup>(٤٦)</sup>. ولهذا تم توجيه قرار الأمن القومي ، بطلب من قبل مجلس الأمن القومي وموظفي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقديم الحجة لتطوير العلاقات مع إيران على أساس مخاوف الحرب الباردة التقليدية لما يسببه عزل نظام الخميني من فتح الطريق أمام موسكو لتأكيد نفوذها في جزء حيوي استراتيجي من العالم<sup>(٤٧)</sup>.



عُقد اجتماع في مدينة فرانكفورت الألمانية في (١ - ٥ شباط ١٩٨٦) بحضور أوليفر نورث ، وتاجر السلاح جوربانيفار ، و اميرام نير Amiram Naber مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي لمكافحة الإرهاب ، فيما تألفت البعثة الإيرانية من أعضاء في مكتب رئيس الوزراء الإيراني وضباط من جهاز المخابرات ، وجرى في الاجتماع مناقشة صفقات الأسلحة وتداول المعلومات الأمنية حول نشاط السوفيت والعراقيين (٤٨).

أعقب الاجتماع قيام الولايات المتحدة في ١٧ شباط ١٩٨٦ بإرسال ٥٠٠ صاروخ من طراز "تاو" إلى إسرائيل ، من الأسهم الأمريكية ، لنقلها إلى إيران، لكن إيران لم تحرر أي من الرهائن، ثم أرسلت في ٢٧ شباط ١٩٨٦ شحنة أخرى متكونة من ٥٠٠ صاروخ تاو إلى إسرائيل ، ومرة أخرى امتنعت إيران عن تحرير أي من الرهائن (٤٩). أي إن شحنة شباط ١٩٨٦ تضمنت ألف صاروخ من طراز تاو نقلت على دفعتين في الشهر نفسه إلى إيران عبر إسرائيل ، لكنها لم تثمر عن أي نتيجة بسبب تعنت إيران ورفضها إطلاق صراح الرهائن بغية الاستفادة من هذه القضية بشكل أكبر في الحصول على المزيد من الأسلحة.

استمرت الولايات المتحدة في تلك المرحلة بنقل الأسلحة بنفسها إلى إيران عبر مؤسسة سيكورد وحكيم Hakim (٥٠) ، وشملت بالإضافة إلى شحنة شباط ١٩٨٦ ، أيضا ٢٠٠ قطعة غيار لأنظمة صواريخ هوك أرسلت إلى إيران في شهري أيار وآب من عام ١٩٨٦ ، كما أرسلت الولايات المتحدة أيضا في أيار عام ١٩٨٦ ما يقرب من ٥٠٠ صاروخ من طراز تاو إلى إسرائيل لتجديد المخزون الإسرائيلي المستنفذ من نقل شهري آب وأيلول من عام ١٩٨٥ وتم تسليم صواريخ تاو التي تلقتها إسرائيل في شهر أيار إلى إيران أو ما يعرف بـ "القناة الثانية" (٥١) ، وفي ٢٥ أيار ١٩٨٦ سافر ماكفارلين و نورث ومسؤولون أمريكيون آخرون إلى طهران حاملين معهم قطع غيار لصواريخ هوك الإيرانية المضادة للطائرات، قضا أربعة أيام في الاجتماع مع المسؤولين الإيرانيين في محاولة منهم للفوز بإطلاق سراح جميع الرهائن الأمريكيين (٥٢). وفي تشرين الأول ١٩٨٦ ، حصلت مؤسسة سيكورد وحكيم على مجموعة أخرى من الأسلحة تضم ٥٠٠ صاروخ من طراز "تاو" من الولايات المتحدة ، جرى تسليمها إلى إسرائيل ومن ثم إلى إيران (٥٣).

تم تحويل ملايين الدولارات إلى حسابات مفتوحة في سويسرا تابعة إلى وكالة المخابرات المركزية C.I.A (٥٤) وجرى تحويل الفائض منها (٥٥) إلى الكونترا ، التي حظيت



بدعم الرئيس الأمريكي ريغان منذ توليه الرئاسة في عام ١٩٨١، إذ كان مقتنعا بأن انتصار حركة ساندينستا على نظام الديكتاتور سوموزا Somoza في عام ١٩٧٩ ، المدعوم من قبل الولايات المتحدة ، قد يؤدي إلى اندلاع ثورة تشمل أمريكا الوسطى برمتها، وتهدد أمن الولايات المتحدة ذاتها<sup>(٥٦)</sup> ،

أثار الدعم العسكري والمادي الذي قدمته الولايات المتحدة- كإجراء سري من قبل وكالة المخابرات المركزية - لهذه الحركة حتى تشرين الأول ١٩٨٤ ومرة أخرى بعد ٢٧ تشرين الأول ١٩٨٦ جدلاً كبيراً مع أعضاء الكونغرس الذين عارضوا سياسة الإدارة الأمريكية ، وتمكن المعارضون من تشكيل أغلبية في مجلس النواب لرفض استخدام الأموال المخصصة للكونغرس لدعم الكونترا<sup>(٥٧)</sup>. وسنأتي على توضيح ذلك .

أما الرهائن فقد أفرج عن بعض منهم وقُتل البعض الآخر ، منهم كيلبورن الذي عثر على جثته في ١٧ نيسان ١٩٨٦ ، فيما أطلق سراح الأب جينو Gino في ٢٦ حزيران ١٩٨٦ ، كما عادت في الوقت نفسه عمليات الخطف ، إذ أختطف فرانك هيربرت ريد Frank H. Reid في ٩ أيلول ١٩٨٦ ، و١٢ أيلول اختطف أمريكي آخر هو جوزيف جيمس سيسيبو Joseph J. Csepio ، ثم اختطف في ٢١ تشرين الأول إدوارد أوستن تريسي Edward A. Tracy ، وفي ٢٨ تشرين الأول ١٩٨٦ أرسلت الولايات المتحدة شحنة أسلحة أخرى من ٥٠٠ صاروخ "تاو" إلى إيران عبر إسرائيل . فأطلق سراح ديفيد جاكوبسن David Jacobsen في ٢ تشرين الثاني ١٩٨٦<sup>(٥٨)</sup>.

### كشف الصفة وتداعياتها على الولايات المتحدة

أدى سقوط طائرة شحن في ٥ تشرين الأول ١٩٨٦ كانت تنقل السلاح إلى قوات الكونترا - وهي جزء من عملية إمداد أقامها الجنرال سيكورد إلى نيكاراغوا - ومقتل ثلاثة من طاقمها وأسر عضو الطاقم الرابع من قبل الجيش النيكاراغوي إلى افتضاح أمر الولايات المتحدة بشأن صفقات الأسلحة السرية التي كانت تقوم بها<sup>(٥٩)</sup> . إذ كشفت مجلة "الشراع" اللبنانية بعد هذه الحادثة في ٣ تشرين الثاني ١٩٨٦ أن مبعوثاً سرياً للولايات المتحدة هو مكفارلين زار طهران في أيلول وأجرى مباحثات مع مندوبين من وزارة الخارجية الإيرانية ومجلس الشورى والجيش، وتركزت المباحثات على الموقف في الحرب العراقية- الإيرانية ،



وما يسمى بالإرهاب الدولي ، وقد طلبت إيران من واشنطن أثناء المباحثات وقف دعم النظام العراقي عسكرياً ومادياً وسياسياً، وبيع إيران قطع غيار لأسلحتها الأمريكية الصنع من طائرات ودبابات وراдарات وأسلحة أخرى ، في حين طلبت أميركا من طهران عبر مبعوثها مكفارلين، وقف دعم حركات التحرر في العالم تحت زعم إنها حركات إرهابية ، وضمان أمن دول الخليج العربية ، وذكرت المجلة بان واشنطن قد استجابت بسرعة لمطالب إيران وأرسلت أربع طائرات أمريكية من قاعدة فيليبينية، حملت بعض حاجات إيران من قطع الغيار<sup>(٦٠)</sup>.

هزت هذه الفضيحة ، التي عُرفت بعد ذلك بإيران - غيت Iran-Gate ، أركان البيت الأبيض ، ذلك إن الرئيس ريغان قد أخفى عن قصد معلومات تتعلق بالموضوع عن الكونغرس<sup>(٦١)</sup>. وسارع أعضاء الإدارة الأمريكية في الأيام القليلة التي تلت الكشف عن الصفقة إلى تغطية روابطهم بالعملية المثيرة للجدل والمدمرة سياسياً، لاسيما وزير الخارجية شولتز إلى جانب واينبرغر أحد كبار المستشارين الوحيدين الذين عارضوا رغبات الرئيس بشأن الصفقات ، والذي حرص على عدم ربط اسمه بالفضيحة ، لكنه تعرض للضغط وبشدة من قبل زملائه للانضمام إلى جهود الفريق لحماية الرئيس ريغان من تداعيات تلك الفضيحة<sup>(٦٢)</sup> ، وكان الفريق قد تشكل بعد نشر أخبار رحلة مكفارلين وضم كلاً من نورث وبويندكستر ومكفارلين وآخرين لغرض إعداد تسلسل زمني للأحداث المرتبطة بالقضية ، وانحصر دور مكفارلين في تغيير التسلسل الزمني لطمس علاقة الرئيس بمبيعات الأسلحة ، وفي إحدى جلسات الفريق في ١٨ تشرين الثاني ١٩٨٦ علق نورث قائلاً : " يبدو أن ما نجمعه هنا سيؤكد أن الرئيس لم يقم بهذا ، ولن يكون هناك مشكلة " <sup>(٦٣)</sup>.

أصر نورث أثناء الاجتماع مع المسؤولين الأمريكيين في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٦ على ضرورة تغيير مسودة وكالة المخابرات المركزية للإشارة إلى أن وكيل الأمين العام لم يكن يعلم لا هو ولا أي شخص في وكالة المخابرات بان الشحنة الإسرائيلية في تشرين الثاني ١٩٨٥ كانت تحتوي على صواريخ هوك ، وكذلك ضرورة الإشارة إلى أن الأمريكيين هم من أعادوا صفقة الأسلحة في شباط ١٩٨٦ بسبب استياء حكومة الولايات المتحدة من الشحنة الإسرائيلية ، وليس بسبب عدم الرضا الإيراني ، كما قام نورث بعد أن علم في ٢١ تشرين الثاني ١٩٨٦ أن المدعي العام قد بدأ تحقيقاً في مبيعات الأسلحة الإيرانية بتمزيق المستندات المرتبطة بكونترا وتغيير عدد منها ، وفي ٢٢ تشرين الثاني تمكن نورث من إزالة الوثائق من



مكتبه بمساعدة أفراد من مجلس الأمن الذين قاموا بتأمين الغرفة<sup>(٦٤)</sup>. تكشف هذه الوثيقة الطريقة التي يتم بها تزييف الحقائق من قبل مسؤولي مجلس الأمن القومي لإبعاد الشبهات وتجنب أنفسهم تحمل تبعات ما قاموا به .

أعلن المدعي العام ، إدوين ميسي Edwin Messi في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٦ إنه قد جرى "تحويل" الأموال من بيع الأسلحة إلى إيران لتمويل حرب الكونترا ، وكان هذا الإعلان الأول الذي ربط فيه بيع الأسلحة بحرب الكونترا ، وفي ١٩ كانون الأول ١٩٨٦ تم تعيين لورنس إي. والش Lawrence E. Walsh في منصب المدعي العام للتحقيق في قضية إيران-كونترا ، وفي ٦-٧ كانون الثاني ١٩٨٧ أنشأ مجلسي النواب والشيوخ لجاناً خاصة بهما للتحقيق في قضية إيران-كونترا<sup>(٦٥)</sup>. وبذلك تعيّن على أعلى مسؤولي الإدارة الأمريكية الممثل أمام لجان التحقيق في الكونغرس<sup>(٦٦)</sup> .

تشكل فضيحة إيران - كونترا ثلاث أجزاء متصلة ببعضها البعض وهي إن إدارة الرئيس ريغان باعت أسلحة إلى إيران كانت بأمر الحاجة إليها في حربها ضد العراق مقابل استخدام نفوذها في إطلاق سراح مواطنين أمريكيين خُطفوا وأُخذوا كرهائن في لبنان من قبل جماعات موالية لإيران ، أما الأسلحة التي زودت إدارة ريغان إيران بها، فقد طالبت الإيرانيين بأسعار مرتفعة وحولت المبالغ الفائضة إلى قوات الكونترا في نيكاراغوا، فقد كان مخططاً كبيراً يخالف القانون الأمريكي والسياسة الخارجية الأمريكية في كل الأوجه، إذ كان بيع الأسلحة إلى إيران ممنوعاً بموجب القانون الأمريكي آنذاك، كما كانت السياسة الأمريكية تنص على تحريم دفع أي نوع من أنواع الفدية لخاطفي الأمريكيين، كما كان محرماً تمويل قوات الكونترا بأكثر من الحد الأقصى الذي حدده الكونغرس<sup>(٦٧)</sup>.

كان مساعدة إيران بالأسلحة قد تم رفضها بسبب قانون ٢٧ أب ١٩٨٦ الذي حظر تصدير الأسلحة إلى الدول الإرهابية ، إذ وضعت وزارة الخارجية الأمريكية إيران من ضمن الدول المؤيدة للإرهاب<sup>(٦٨)</sup> ، كونها قدمت الدعم مراراً للإرهاب الدولي وبذلك مُنع تقديم المساعدة لها<sup>(٦٩)</sup>.

أما الكونترا فقد كان هدف الولايات المتحدة من وراء تقديم الدعم لها هو وضع حد للسلوك (العدواني) من قبل حكومة الساندينستا تجاه الدول المجاورة ولاسيما سياسة الساندينستيين القائمة على تصدير الأفكار الماركسية عن طريق شحن الأسلحة إلى ثوار تلك البلدان ، وابتدأ



الدعم الأمريكي للكونترا منذ عام ١٩٨١ بهدف وقف سياسة حكومة الساندينستا ، وليس لغرض زعزعة استقرار حكم السانديين ، لكن في أواخر عام ١٩٨٢ ، أقر الكونغرس قانوناً عُرف بتعديل "بولاند" Boland<sup>(٧٠)</sup> ، منع بموجبه الإدارة الأمريكية من استخدام الأموال المخصصة للكونغرس لغرض الإطاحة بحكومة نيكارغوا<sup>(٧١)</sup> . وقد صدر هذا القانون بعد افتتاح أمر الدعم الأمريكي السري لقوات الكونترا ، الذي أوصى به الرئيس ريغان في ١ كانون الأول عام ١٩٨١<sup>(٧٢)</sup> .

منح الرئيس ريغان الإذن لموظفي الأمن القومي لتقديم المساعدة بشكل غير قانوني للكونترا بعد أن أنهى الكونغرس تمويلها<sup>(٧٣)</sup> ، وبناءً على ذلك لم يلتزم المسؤولين في الإدارة الأمريكية بقرار الكونغرس بمنع المساعدات إلى الكونترا في عامي ١٩٨٤-١٩٨٥ وراحوا يتعاونون مع حكومات أجنبية - متجاهلين المسائل القانونية - لحملها على تقديم المساعدات لمتبردي نيكارغوا<sup>(٧٤)</sup> ، إلا إنه لم يتم إطلاع الرئيس ريغان على التفاصيل الكافية لطريقة إعادة الإمدادات للكونترا ليجعله جنائياً وجزءاً من المؤامرة التي تنتهك تعديل بولاند<sup>(٧٥)</sup> .

وقد ذكر نورث - أثناء الإدلاء بشهادته أمام لجنة التحقيق - انه في الوقت الذي ناقش فيه مسألة تحويل الأموال إلى الكونترا مع رئيسه بويندكستر وحصل على موافقته بشأن ذلك ، لم يناقش مسألة التحويل مع الرئيس ريغان مطلقاً ، لأنه كان يعتقد أنه كان على علم بذلك ، كما انه لم يعرف أن شخصاً ما قام بإطلاع الرئيس على التحويل ، ولم يرى أي وثيقة ناقشت التحويل أو تحمل مؤشراً أن الرئيس قد شاهدها ، وذكر أيضاً أن بويندكستر قد ابلغه فيما بعد بأنه لم يُطلع الرئيس على الأمر ، وكان نورث قد أعد خمس مذكرات تحدد مبيعات الأسلحة المحتملة إلى إيران وذكر فيها أن الأرباح ستُستخدم للكونترا مع التوصية بإطلاع الرئيس ريغان على ذلك ، وبعدها تلقى الموافقة من بويندكستر على تنفيذ العملية ، وكان يعتقد أن الرئيس قد علم بأمر هذه المذكرات لكن بويندكستر لم يُطلع الرئيس عليها . كما ذكر نورث انه بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٦ اتصل به الرئيس هاتفياً وقال : " لم أكن أعرف ذلك ".<sup>(٧٦)</sup> وهذا يعني أن مسألة تحويل الأموال جرت بعلم وموافقة بويندكستر الذي قام بإخفاء تفاصيلها عن الرئيس ولم يُبلِّغ نورث إنه لم يُطلع الرئيس عليها ، لئتمكن نورث من انجاز عمله ظناً منه أنها تتم بعلم الرئيس .



شهد نورث أيضا أن مدير وكالة المخابرات المركزية وليام كايسي Caesiy William وافق هو الآخر إلى جانب بوينديكستر على استخدام واردات مبيعات الأسلحة الإيرانية لدعم الكونترا، وقد صرح نورث أن هذه كانت فكرة غوربانيفار التي أثارها في اجتماع كانون الثاني عام ١٩٨٦ في أوريا بعد توقيع ١٧ كانون الثاني الذي تم توقيعه من قبل الرئيس ريغان مخولاً فيه وكالة المخابرات القيام ببيع الأسلحة إلى إيران ، كما شهد نورث بأنه رأى نسخة من وثائق تثبت تورط وكالة المخابرات المركزية في قضية شحن الأسلحة في تشرين الثاني عام ١٩٨٥ المسماة ( صقر - صقر) والتي وقّعت من قبل الرئيس ريغان (٧٧) .

لا يوجد دليل على أن الرئيس ريغان قد تم إطلاع على تحويل عائدات بيع الأسلحة الإيرانية لصالح الكونترا ، أو حتى بوجود أي فرق بين السعر الذي تدفعه إيران مقابل الأسلحة الأمريكية والسعر المستلم من قبل حكومة الولايات المتحدة ، حتى ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٦ . وبالتالي ، لا يمكن إدانة الرئيس كمتآمر. (٧٨)

أما فيما يتعلق بنقل الأسلحة إلى إيران عبر دولة ثالثة ، كما حدث في عام ١٩٨٥ ، فقد كان انتهاكا لقانون ( مراقبة تصدير الأسلحة) الذي ينص على تقديم المشورة للكونغرس حول عمليات نقل الأسلحة عن طريق دولة ثالثة. كما أن هذا القانون يحظر على " وكالة الاستخبارات" - أي إدارة أو وكالة أو أي كيان آخر تابع للولايات المتحدة يشارك في نشاط استخباري أو استخباراتي - نقل أي مواد دفاعية أو خدمات دفاعية خارج الوكالة بالاقتران مع أي نشاط استخباري أو استخباراتي رُفِض تمويله من قبل الكونغرس (٧٩).

فقد كانت شحنة تشرين الثاني ١٩٨٥ - المتضمنة ١٨ صاروخ من طراز هوك - الأكثر إثارة للجدل من بين المعاملات السرية السنة التي جرت مع إيران بين عامي (١٩٨٥-١٩٨٦) لكونها حدثت من دون الحصول على إذن رئاسي مكتوب ، وبعد أن وقع الرئيس ريغان في ٥ كانون الأول بأثر رجعي على الشحنة ، أخفى جون بوينديكستر هذه الوثيقة في مكتبه حتى انتشر خبر الفضيحة بعد عام ، ثم مزقها بحسب اعترافه ، من أجل تجنيب الرئيس "الحرع السياسي". (٨٠)

كان المدعي العام ميسي ، المستشار القضائي للحكومة الأمريكية ، ومدير وكالة المخابرات المركزية كايسي ، قد أبلغا الرئيس ريغان في السابع من كانون الثاني عام ١٩٨٦ ، وقبل بدء المرحلة الثانية من البيع المباشر للأسلحة من الأسهم الأمريكية ، بضرورة





الامتناع عن إبلاغ الكونغرس بمشروع الأسلحة كما هو منصوص عليه في المادة ( ٥٠١ ) من قانون الأمن القومي لعام ١٩٤٧ بصيغته المعدلة ، وأن حجب الإشعار إلى الكونغرس يقع ضمن صلاحيات الرئيس من دون شك ، وقد تضمن البيان: بسبب الحساسية الشديدة لهذا المشروع، يوصى بأن تمارس امتيازك القانوني لحجب الإخطار من الوصول إلى لجان الرقابة في الكونغرس حتى الوقت الذي تعتبره مناسباً ، وبهذا فإن تقرير ١٧ كانون الثاني عام ١٩٨٦ الذي وقعه الرئيس بخصوص إيران يتضمن عدم إعطاء إشعار مسبق إلى الكونغرس بسبب الحساسية المفرطة والمخاطر الأمنية المترتبة على ذلك ، وتوجيه مدير وكالة المخابرات بالامتناع عن إبلاغ هذا التقرير إلى الكونغرس<sup>(٨١)</sup>.

تنص عدد من القوانين الاتحادية الأمريكية بضرورة الإبلاغ عن النشاطات السرية ، وإبقاء اللجان التابعة لمجلسي الشيوخ والنواب المسماة بـ " لجان الاستخبارات " على علم بجميع أنشطة الاستخبارات لأي إدارة أو وكالة أو كيان تابع للولايات المتحدة ، لكنه في حال أقر الرئيس إن الإبلاغ يضر بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة فيجب عندئذ أن يقتصر الإبلاغ على الرئيس وعدد قليل من أعضاء لجان المخابرات ورئيس المجلس وزعيم الأقلية في مجلسي النواب والشيوخ. كما انه وفقاً للقسم ( ٦٦ ) من قانون المساعدات الخارجية، لا يجوز إنفاق أي أموال تم تخصيصها تحت هذا القسم من قبل وكالة المخابرات المركزية أو من ينوب عنها للعمليات في البلدان الأجنبية ، بخلاف الأنشطة المخصصة فقط للحصول على المعلومات اللازمة ، إلى أن يجد الرئيس أن كل عملية من هذا القبيل مهمة للأمن القومي للولايات المتحدة.<sup>(٨٢)</sup>

لم يتبين أن الرئيس قد انتهك عن علم شروط تقديم تقارير إلى الكونغرس عن صادرات الأسلحة فيما يتعلق بصفقات الأسلحة لعام ١٩٨٥ ، لأنه وفق القانون انه يجب إخطار الكونغرس فوراً إذا علم الرئيس عن إعادة نقل حدثت من دون موافقته ، ولم ينص شيئاً صريحاً عما إذا كان يجب إخطار الكونغرس فوراً إذا وافق الرئيس مسبقاً على نقل ينتهك الشروط القانونية التي يجوز منح الموافقة عليها ، وبهذا يمكن القول إن متطلبات الإبلاغ الخاصة بهذا القسم لم تنتهك ، كما إن قانون مراقبة تصدير الأسلحة غير قابل للتطبيق على مبيعات الأسلحة التي تم إجراؤها وفقاً لاستنتاج رئاسي لأن الرئيس يتمتع بسلطة مستقلة ،



معترف بها في قانون الأمن القومي ، لنقل الأسلحة في سياق العمليات السرية المتعلقة بالاستخبارات (٨٣) .

إن موقف الإدارة الأمريكية من قيام الرئيس ببيع الأسلحة بشكل قانوني إلى بلد أجنبي من دون الامتثال لقانون المساعدة الخارجية أو قانون مراقبة تصدير الأسلحة، هو أمر شائع يرجع إلى تاريخ الخامس من تشرين الأول لعام ١٩٨١ عندما أرسل المدعي العام الفرنسي وليام سميث William Smith خطاباً موجهاً إلى كايسي مدير وكالة المخابرات المركزية بشأن صفقة سرية ، كان نصه: " لم تفرض الأجزاء المتصلة بالأسلحة من قانون المساعدة الأجنبية أي عقوبات جنائية على انتهاك شروطها " (٨٤) وقد شهد المدعي العام ميسي بأنه قد أستنتج ، على أساس رأي وليام سميث ، أن مبيعات الأسلحة يمكن أن تستمر بموجب قانون الأمن القومي، كما أبلغ ميسي في ١٦ كانون الثاني بشكل مباشرة من قبل وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرغر ، أو بشكل غير مباشر عن طريق الأدميرال بويندكستر أن المستشار القانوني العام لوزارة الدفاع قد وافق على إمكانية استخدام قانون الأمن القومي بدلاً عن قانون مراقبة تصدير الأسلحة في عملية بيع الأسلحة لإيران من دون إبلاغ الكونغرس (٨٥) وبذلك لا يترتب على الرئيس ريغان أي مسؤولية في عدم إبلاغ الكونغرس .

كما انه لا يوجد أي دليل على وجود غرض خبيث في انتهاك القانون عندما أذن الرئيس بمبادرة الإفراج عن الرهائن ، فإن المقاضاة الجنائية على أساس أن معاملات عام ١٩٨٥ قد انتهكت قوانين تصدير الأسلحة لا مبرر لها (٨٦). كما أن تحريفات ريغان العلنية لدوره في عمليات إيران-كونترا لا يمكن مقاضاتها لأن خداع الصحافة والجمهور الأمريكي لم يكن جريمة يحاسب عليها القانون (٨٧).

هناك إذن طريقتان يمكن عن طريقها الدفاع عن شرعية مبيعات الأسلحة لعام ١٩٨٥: أولاً ، الاستنتاج بأن تلك المبيعات لم تكن في الواقع تنتهك قانون مراقبة تصدير الأسلحة ، ثانياً: الاعتماد على صلاحيات رئاسية أخرى باعتبارها عذراً ، أو جعل الامتثال لقوانين تصدير الأسلحة أمراً غير ضرورياً (٨٨).

أما فيما يتعلق بشحن الأسلحة بعد ٢٧ آب ١٩٨٦ ، فقد أصدر الكونغرس في آب ١٩٨٦ القانون الشامل للأمن الدبلوماسي ومكافحة الإرهاب "DSAA" لعام ١٩٨٦ المتضمن وجوب إبلاغ الكونغرس قبل أي صفقة محظورة ، فإن المواد المدرجة في قائمة الذخائر لا



يمكن تصديرها إلى أي دولة حددتها الخارجية الأمريكية قد قدمت الدعم مراراً لأفعال الإرهاب الدولي ، وهذا يشمل إيران منذ عام ١٩٨٤ ، أصبح هذا التشريع سارياً في ٢٧ آب ١٩٨٦ . بحلول ذلك التاريخ كانت المرحلة الأولى من مبادرة إيران قد أُجريت منذ سبعة أشهر وفقاً لإحصائيات ١٧ كانون الثاني ١٩٨٦ ، وقد تم بالفعل نقل جميع الأسلحة الإيرانية باستثناء شحنة تشرين الأول ١٩٨٦ ، والسؤال هنا هل كانت موافقة الرئيس على شحنة تشرين الأول ١٩٨٦ ، بعد إصدار قانون الأمن الدبلوماسي ومكافحة الإرهاب ، تحمل تداعيات إجرامية ؟ والإجابة على ذلك انه لا يجوز تحميل الرئيس أي شيء أكثر من معرفته بالتصميم الفعلي لوزارة الخارجية على أن إيران كانت مؤيدة للدول الإرهابية ، إذ كان الرئيس ريغان قد ألقى في ٨ تموز ١٩٨٥ خطاباً أعلن فيه أن إيران هي جزء من كونفدرالية الدول الإرهابية.<sup>(٨٩)</sup>

بعد سلسلة من التحقيقات أصدرت لجنة تاور برئاسة عضو مجلس الشيوخ السابق جون تاور المخولة بالتحقيق في القضية تقريرها في ٢٦ شباط ١٩٨٧ ، وكان من بين استنتاجاتها أن كبار مستشاري الرئيس كانوا مسؤولين عن خلق الفوضى التي أدت إلى قضية إيران-كونترا ، وأن الرئيس ريغان لم يكن على علم بالنشاطات التي قام بها موظفو مجلس الأمن القومي ، وقد شهد الكولونيل نورث أمام لجان الكونغرس بأنه ليس لديه أي فكرة عما إذا كان لدى الرئيس أي معرفة بشأن تحويل الأموال إلى الكونترا ، كما ذكر أن وليام كيسي ، مدير وكالة المخابرات المركزية كان أثناء فترة إيران-كونترا ، على دراية وموافقة على التحويل وأن مبيعات الأسلحة كانت في الأصل مقصودة لتبادل الرهائن ، أما الأدميرال بويندكستر فقد شهد أمام اللجان بأنه لم يخبر الرئيس قط عن قضية تحويل الأموال إلى الكونترا.<sup>(٩٠)</sup>

أما بالنسبة إلى نائب الرئيس جورج بوش George Bush من الواضح انه بحضوره الكثير من الاجتماعات المتعلقة بتلك القضية- حضر ما لا يقل عن اثني عشر اجتماعاً بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٦ نُوقشت فيها المساعدات غير المشروعة إلى الكونترا- يفترض انه يعرف الكثير عنها ، ولكن بما أن بوش كان خاضعاً للرئيس ريغان ، فإن دوره الثانوي جعل من الصعب تحميله مسؤولية جنائية<sup>(٩١)</sup>.

أما فيما يتعلق بالجانب الإيراني فقد تم الكشف عن القضية من قبل " آية الله " حسين منتظري - نائب الخميني طيلة فترة الحرب العراقية - الإيرانية - وكان الرجل الثاني في الدولة بعد الخميني ، ذكر في مذكراته - التي فضح فيها الاتصالات السرية مع الولايات



المتحدة وإسرائيل ومُنع من تداولها في إيران - انه وصلت مجموعة تقارير إلى مكتبه بصفته قائممقام (نائب) الولي الفقيه ولدى قراءته التقارير والرسالة التي كانت من منوتشهر غوربانيفر بوساطة أوميد نجف آبادي - المدعي العام السابق في أصفهان - علم حينها بالاتصالات السرية التي جرت مع الولايات المتحدة وزيارة مكفارلن ممثل الرئيس الأميركي لأجل الصفقة ، وبالنظر إلى تورط إسرائيل في الأمر اعترض حسين منتظري على ذلك وبلغ اعتراضه إلى هاشمي رفسنجاني<sup>(٩٢)</sup> الذي رد عليه قائلاً : " كنا ننوي إبلاغكم في ما بعد.. " <sup>(٩٣)</sup> ويستطرد حسين منتظري في مذكراته بأنه لم يكن يعرف فيما إذا كان الخميني على علم بتلك الصفقة أو لا ، ولكنه عندما اطلع احمد الخميني - نجل الخميني - على الأمر فوجئ بمعرفة منتظري الشاملة بالقضية واستفسر عن مصدر تلك المعلومات ، وكان هو و رفسنجاني مستاءين جداً من معرفة حسين منتظري للقضية ، وقد تسببت تلك القضية في عزل حسين منتظري من منصبه في آذار ١٩٨٨ من قبل الخميني بعد توتر العلاقة بينهما وتبادل الرسائل شديدة اللهجة وانتقاد منتظري للخميني في موقفه من الاتصالات السرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل .<sup>(٩٤)</sup>

كما كُشفت القضية في إيران عن طريق شخص آخر هو أبو الحسن بني صدر - شغل منصب رئيس الجمهورية الإيرانية للسنوات (١٩٨٠ - ١٩٨١) - جاءت معرفته بالأمر لدى تحدث وزير الدفاع في المجلس العسكري بان إيران بصدد شراء أسلحة من إسرائيل ولما سأله من سمح بذلك قال : الأمام الخميني، ولدى لقاء أبو الحسن بالخميني استفسر عن صحة هذا الكلام فأكد له الخميني معرفته بذلك قائلاً: ((إن الإسلام يسمح بذلك، وإن الحرب هي الحرب))<sup>(٩٥)</sup>.

شكلت فضيحة إيران - غيت ضربة قاضية لمصادقية الحكومة الإيرانية في عدائها للولايات المتحدة ، وسواء كان الخميني على علم بالصفقات والاتصالات بين بلده والولايات المتحدة أو لم يعلم بها<sup>(٩٦)</sup> فانه وصف إيران- غيت بأنها نصر معنوي للثورة الإيرانية لأنه يُعدّ اعترافاً من الولايات المتحدة بأهمية إيران ، ولأنها مكنت إيران من الحصول على أسلحة من دون تقديم أي تنازلات<sup>(٩٧)</sup>.

كان لتلك القضية تداعيات كبيرة على الإدارة الأمريكية فقد أطاحت بمسؤولين بارزين في مجلس الأمن القومي إذ أعلن الرئيس ريغان في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٦ استقالة



الأدميرال بويندكستر وفصل العقيد نورث وأسندت رئاسة مجلس الأمن القومي إلى فرانك كارولتشي Frank Carroll<sup>(٩٨)</sup>، فيما كانت نصراً كبيراً لإيران إذ كان الإيرانيون يشعرون بالنشوة بعد فضيحة إيران - غيت التي مثّلت " نصراً عظيماً بالنسبة لهم" بعد أن استطاعوا إخضاع الأمريكيين، ومن هنا أصبح هناك تأييداً متزايداً لسياسة خطف الرهائن في طهران، بعد أن أثبتت نجاعتها وأنها شكلت أداة ضغط على كل من فرنسا والولايات المتحدة، وبالتالي لا يوجد مبرر لإيقافها. ففي شهر كانون الثاني من العام ١٩٨٧ تمّ اختطاف ٤ رهائن أمريكيين جدد على أيدي حزب الله، كانوا يعملون كأستاذة جامعيين في العاصمة اللبنانية، كما اختطف المبعوث البريطاني تيري وايت في ٢٠ من الشهر نفسه وهو المعروف عنه علاقته الوثيقة بالأمريكيين<sup>(٩٩)</sup>.

وإزاء إقبال كل الخطوط السرية مع الإيرانيين، كان يتعين على الرهائن الانتظار في الأسر أكثر من ٣ سنوات وبالتحديد حتى خريف عام ١٩٩١. في ذلك اليوم أفرج عن توماس ثاذرلاند، ألآن ستين، جيسي تيرنر، جوزف سيسيبو بالإضافة إلى البريطاني تيري وايت بعد أن انتهت الحرب العراقية - الإيرانية، ولم يكن المسعى لينجح لولا وصول علي أكبر رفسنجاني إلى الحكم في إيران والذي مارس الضغوط على الجناح المتشدد في حزب الله للإفراج عن المعتقلين لديه. أما أقدم رهينة في لبنان، فهو مراسل وكالة الأسوشيتد برس، تيري أندرسن الذي كان آخر من أفرج عنهم في ٤ كانون الأول ١٩٩١ بعد ٦ سنوات قضاها في الاعتقال<sup>(١٠٠)</sup>.

### الخاتمة

كانت فضيحة إيران - كونترا، التي تفجرت في أواخر عام ١٩٨٦، واحدة من أكثر الفضائح السياسية تعقيداً في التاريخ الأمريكي المعاصر، إذ شهدت ولاية ريغان الرئاسية الثانية عمليتين سريتين أولهما: بيع صواريخ لإيران على أمل إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الذين اختطفوا من قبل جماعات موالية لإيران في لبنان، وثانيهما: استخدام أموال الصفقات لدعم الكونترا (الحركة المعارضة) لحكومة الساندينستا - ذات الأفكار الشيوعية - في نيكاراغوا للمحافظة على أمن الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من إن الكونغرس كان قد أوقف الدعم الأمريكي لها. وكلا العمليتين كانت انتهاكاً للحظر القانوني والتشريعي.



شكلت قضية إيران - كونترا خرقا كبيراً للقوانين تعرض على أثرها المسؤولين الأمريكيين للمساءلة القانونية أمام المحاكم التي تشكلت في الولايات المتحدة للتحقيق في هذه القضية بعد انتشار خبر الفضيحة ، كما إنها شكلت صدمة للرأي العام الدولي لأنها جرت بين دولتين كان العداء الظاهر يحكم علاقتهما .

يستدل من التحقيق الذي قامت به المحاكم ، أن المسؤولين الأمريكيين كانوا متورطين في القضية بشكل مخالف للقوانين في تعاملهم مع إيران إذ إن القرارات الأمريكية منعت تصدير الأسلحة لإيران لأنها دولة تساند الإرهاب وعدتها الخارجية الأمريكية دولة إرهابية ، لكن المسؤولين استخدموا طرف ثالث لنقل الأسلحة لها وهي إسرائيل والتعاون مع تجار الأسلحة للالتفاف على القوانين .

أعتمد الرئيس الأمريكي ريغان على قانون الأمن القومي في عملية تصدير الأسلحة بدلاً عن قانون مراقبة تصدير الأسلحة - الذي كان ينص على إبلاغ الكونغرس بصفقات بيع الأسلحة - للتخلص من أي مسؤولية تترتب عليه جراء القيام ببيع الأسلحة لإيران الذي كان يُعد مخالفاً للقوانين كونها دولة ترعى الإرهاب الدولي وتسانده ، ولذلك لم يعلم الكونغرس بالأمر إلا بعد افتضاح أمر القضية .

نجحت الولايات المتحدة من تحرير عدد من الرهائن مقابل صفقات الأسلحة ، وفي الوقت الذي أُدين فيه عدد من المسؤولين على خلفية تورطهم بالقضية وفقدوا مناصبهم في الحكومة جراء ذلك ، تمكن الرئيس ونائبه من التخلص من تبعات الفضيحة بعدم إدانتهم بالقضية .

أما إيران فقد حققت أهدافها- من وراء خطف الرهائن- بحصولها على الأسلحة التي كانت بأمس الحاجة لها في حربها مع العراق متجاوزة بذلك مبادئ الثورة الإيرانية بعدم التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية ( الشيطان الأكبر) وإسرائيل لتثبت بذلك أن المصلحة فوق المبادئ .

### الإحالات

- (١) عليان محمود عليان ، العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد النصف الثاني من القرن العشرين، ط١ ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين - ألمانيا ، ٢٠١٧ ، ص٧٧-٧٨ .
- (٢) سلمى حداد ، المساعدات العسكرية الأمريكية لإيران ، ط١ ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص٢١ .



- (٣) أحمد مهابة ، إيران بين التاج والعمامة ، ط١ ، دار الحرية، د. م ، ١٩٨٩ ، ص ٥٤-٥٧ .
- (٤) المصدر نفسه ، ص ٦٠ ، ٨٤ ، ٨٩ ، ٩٠ .
- (٥) المصدر نفسه ، ص ١٢٢ ، ١١٩ ، ١٢٥-١٢٧ ، ١٨٠ .
- (٦) أمال السبكي ، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (١٩٠٦-١٩٧٩) ، الكويت ، ١٩٩٩ ، ص ٢١٥ .
- (٧) أحمد مهابة ، المصدر السابق ، ص ٢٠١ .
- (٨) أمال السبكي ، المصدر السابق ، ص ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ .
- (٩) وليد عبد الناصر ، إيران دراسة عن الثورة والدولة ، دار الشروق ، ط١ ، مصر ١٩٩٧ ، ص ٥٩ .
- (١٠) محمد حسنين هيكل ، مدافع آية الله (قصة إيران والثورة) ، ط٦ ، دار الشروق ، مصر، ٢٠٠٢ ، ص ٣٠-٣١ .
- (١١) المصدر نفسه ، ص ٣٢ ، ٣٨ .
- (١٢) رافد أحمد أمين العاني ، السياسة الأمريكية تجاه إيران الشاهنشاهية ١٩٧٧-١٩٧٩ ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، العدد ٩ ، السنة ٢٠١١ ، ص ١٦٠-١٦٣ .
- (١٣) عليان محمود عليان ، المصدر السابق ، ٢٠١٧ ، ص ٧٧-٧٨ .
- (١٤) حصلت الجماعة المعروفة باسم الكونترا المعارضة لحكومة ساندينستا في نيكاراغوا على الدعم العسكري وشبه العسكري ، من إدارة الرئيس ريغان الذي وقع في ١ كانون الأول عام ١٩٨١ على قرار يخول وكالة المخابرات المركزية C.I.A القيام بحرب شبه عسكرية بشكل سري ضد حكومة نيكاراغوا ، لمصلحة الأمن القومي الأمريكي ، والعمل مع دول أخرى كالهندوراس لتقويض حكومة نيكاراغوا .
- The National Security Archive ,White House, Presidential Finding on Covert Operations in Nicaragua ,September 19, 1983, , p.2.
- (١٥) وصلت الجبهة الساندينية لحكم نيكاراغوا بعد الثورة الشعبية التي قادتها ضد حكم أناستوزيو سوموزا الدكتاتوري المدعوم من قبل الولايات المتحدة ، والتي أدت إلى سقوطه في تموز ١٩٧٩ وإنهاء حكم أسرة سوموزا . عبد الوهاب الكيالي ، وآخرون ، موسوعة السياسة ، ج٣ ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٣٣٩ .
- (١٦) The National Archives, Memorandum from : c. J .Mixer ,To: Judge Walsh, Memoranda On Criminal Liability Of Former President Reagan And Of President Bush, March 21, 1991,p.3.
- (١٧) طارق نجم ، هكذا تاجر حزب الله بالرهائن الأجانب لصالح إيران ، المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات ، متاح على الموقع الإلكتروني : <http://www.center-lcrc.net> ،
- (١٨) Iran-Contra Report , Arms, Hostages and Contras: How a Secret Foreign Policy Unraveled, New York Times , NOV. 19, 1987, Page 00012



(<sup>١٩</sup>) طارق نجم ، المصدر السابق .

(<sup>٢٠</sup>) علي خامنئي هو الرئيس الثالث للجمهورية الإيرانية ، انتخب بعد اغتيال الرئيس محمد علي رجائي في عام ١٩٨١ واستمرت رئاسته منذ عام ١٩٨١ لغاية عام ١٩٨٩. عماد آبشناس ، من الثورة إلى الولي

الفاقيه : من هو آية الله علي خامنئي ، مركز الجزيرة للدراسات . Studies.aljazeera.net

(<sup>٢١</sup>) كانت إيران قد أعلنت عن طريق مهدي بازركان رئيس أول حكومة في عهد الجمهورية الإسلامية عن

قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في ١٧ شباط ١٩٧٩ ، لكن على الرغم من ذلك كان هناك

تعامل بشكل سري بين البلدين . عز الدين عبد حسين القوطالي ، القصة الكاملة للتعاون الإيراني -

الصهيوني ، مجلة إيران بوست ، ٢٠١٦ ، متاح على الموقع الإلكتروني :

<http://www.iranpost.org>

(<sup>٢٢</sup>) المصدر نفسه .

(<sup>٢٣</sup>) جمهورية إيران الإسلامية ، وزارة الدفاع الوطني ، الرقم ٣٢٧ / م / دو ، تاريخ : ١٣٦٠ / ٨ / ١٧ ( تشرين

الثاني ١٩٨٠ م ) .

(<sup>٢٤</sup>) شامل عبد القادر ، التفاحة المتعفنة ( حقائق وصور عن إيران خميني والعدوان على العراق ) ، ط ١ ،

طباعة دار الشؤون والثقافية العامة ، بغداد ١٩٨٧ ، ص ١١٠ .

(<sup>٢٥</sup>) المصدر نفسه ، ص ١١٠-١١١ .

(<sup>٢٦</sup>) The New York Times , NOV. 19, 1987.

(<sup>٢٧</sup>) طارق نجم ، المصدر السابق .

(<sup>٢٨</sup>) The New York Times , NOV. 19, 1987.

(<sup>٢٩</sup>) The National Archives, Memorandum From : C. J. Mixter ,To: Judge

Walsh, Memoranda On Criminal Liability Of Former President Reagan And Of

President Bush, March 21, 1991,p23.

(<sup>٣٠</sup>) يورجين روث ، صفقات السلاح المشبوهة وحرب الخليج ، ترجمة : سامي أبو يحيى ، مطابع مؤسسة

دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٨ .

(<sup>٣١</sup>) المصدر نفسه ، ص ١٩ .

(<sup>٣٢</sup>) The New York Times , NOV. 19, 1987.

(<sup>٣٣</sup>) تاجر سلاح ، كان له صلات وثيقة مع جهات خارجية منها الولايات المتحدة الأمريكية . عز الدين

عبد حسين القوطالي ، المصدر السابق .

(<sup>٣٤</sup>) طارق نجم ، المصدر السابق .

(<sup>٣٥</sup>) The National Archives, Memorandum From : C. J. Mixter ,To: Judge

Walsh, Memoranda On Criminal Liability Of Former President Reagan And Of





President Bush, March 21, 1991,p.3.

(39) The New York Times , NOV. 19, 1987.

(٣٧) طارق نجم ، المصدر السابق.

(38)The National Archives, Memorandum From : C. J. Mixter ,To: Judge Walsh, Memoranda On Criminal Liability of Former President Reagan And Of President Bush, March 21, 1991,p.3.

(39)The New York Times , NOV. 19, 1987.

(٤٠) كان مهمة تحديد التاريخ الدقيق لتوقيع الرئيس على هذا الأمر مهمة صعبة، إثر قيام بويندكستر بتدمير هذه الوثيقة بعد افتضاح أمر القضية ، لكنه فيما بعد حدد ( ٥ كانون الأول ) هو تاريخ توقيع الوثيقة. Ibid.

(44) Ibid.

(42 )The National Archives , Diary, Caspar W. Weinberger, December 7, 1985 .

(٤٣) ريشارد سيكورد هو جنرال متقاعد في القوة الجوية الأمريكية . فضيحة إيران - كونترا : تسلسل زمني ، مقال على الرابط : <http://www.bbc.com>

(44)Memorandum From: William B. Lytton III, For Arthur B. Culvahouse, JR., Overview Of Expected Testimony Of Oliver North , July 2, 1987 , Ronald Reagan Presidential Library, Iran-Contra Hearings-June [May 1987-November 1987] (1), Washington ,P.2 . ؛ The New York Times , NOV. 19, 1987.

(45 )The New York Times , NOV. 19, 1987.

(٤٦) استقال مكفارلين من منصبه كمستشار للأمن القومي في ٤ كانون الأول ١٩٨٥ ، وتم تعيين نائبه بويندكستر خلفاً له . Ibid .

(47)The National Security Archive, National Security Decision Directive, U.S. Policy Toward Iran ,The White House ,Washington, 17 June 1985,P.1.

(٤٨) يوجين نورث ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(46) The New York Times , NOV. 19, 1987.

(٥٠) ألبرت حكيم هو تاجر سلاح أمريكي من أصول إيرانية . فضيحة إيران - كونترا : تسلسل زمني، <http://www.bbc.com/arabic>

(51)The National Archives,Memorandum From : C. J. Mixter ,To: Judge Walsh,

Memoranda On Criminal Liability Of Former President Reagan And Of President Bush, March 21, 1991,p.3.

(<sup>52</sup>) The New York Times , NOV. 19, 1987.

(<sup>53</sup>) The National Archives, Memorandum From : C. J. Mixer ,To: Judge Walsh, Memoranda On Criminal Liability Of Former President Reagan And Of President Bush, March 21, 1991,p.3- 4 .

(<sup>٥٤</sup>) طارق نجم ، المصدر السابق .

(<sup>٥٥</sup>) حُدِدت قيمة الإرباح من مبيعات الأسلحة الإيرانية التي جرى تحويلها إلى الكونترا ١٢ مليون دولار وفق المذكرة التي أعدها العقيد نورث في ٤ نيسان ١٩٨٦ وقدمها إلى الأدميرال جون بويندكستر لنقلها إلى الرئيس ريغان ، واثناء شهادة بويندكستر أكد انه لم ينقلها للرئيس ريغان، وقد نفى ريغان معرفته بأي شيء جرى تحويله إلى الكونترا حتى تشرين الثاني ١٩٨٦ . The New York Times,NOV.19,1987

(<sup>٥٦</sup>) فضيحة إيران - كونترا : تسلسل زمني ، <http://www.bbc.com/arabic> ،

(<sup>57</sup>)The National Archives,Memorandum From : C. J. Mixer ,To: Judge Walsh, Memoranda On Criminal Liability Of Former President Reagan And Of President Bush, March 21, 1991,p.47.

(<sup>58</sup>)The New York Times , NOV. 19, 1987 .

(<sup>59</sup>) Ibid

(<sup>٦٠</sup>) حسن صبرا ، بين منطق الدولة ومنطق الثورة هذا ما جرى في طهران ، مجلة الشراع ، العدد ٢٤٢ ، لبنان ، ٣ تشرين الثاني ١٩٨٦ ، متاح على الموقع الإلكتروني : [WWW.alshiraa.com](http://WWW.alshiraa.com) (٦١) طارق نجم ، المصدر السابق .

(<sup>62</sup>) The National Archives, Charles Hill, Reproduced at ,Nov.9,1986.

(<sup>63</sup>)Memorandum From: William B. Lytton III , For Arthur B. Culvahouse, JR. , Overview Of Expected Testimony Of Oliver North,2July 1987 , Ronald Reagan Presidential Library, Iran-Contra Hearings-June [May 1987-November 1987] (1),Washington ,P.4.

(<sup>64</sup>) Ibid ,P.5.

(<sup>65</sup>)The New York Times , NOV. 19, 1987.

(<sup>٦٦</sup>) طارق نجم ، المصدر السابق .

(<sup>٦٧</sup>) فضيحة إيران - كونترا : تسلسل زمني ، <http://www.bbc.com/arabic> ،



(٦٨) فرضت الولايات المتحدة عقوبات على إيران من ضمنها منع تصدير الأسلحة ، بسبب احتلال الحرس الثوري الإيراني لسفارة الولايات المتحدة في طهران في ٤ تشرين الثاني ١٩٧٩ . يوجين روث ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

(69) The National Archives, Memorandum From : C. J. Mixter ,To: Judge Walsh, Memoranda On Criminal Liability Of Former President Reagan And Of President Bush, March 21, 1991,p.28,43.

(٧٠) أسم أطلق على ثلاثة من التعديلات التشريعية الأمريكية التي أجريت بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٤ هدفت جميعها إلى الحد من مساعدات الحكومة الأمريكية إلى متمردي الكونترا في نيكاراغوا ، وأكثرها أهمية التعديل الخاص بإيران - كونترا الذي تحالفت إدارة الرئيس ريغان عليه للاستمرار في توريد الأسلحة إلى الكونترا من دون علم الكونغرس ، وكان تعديل بولاند قد حظز على وكالة المخابرات المركزية تمويل الكونترا ، لكن إدارة ريغان فسرت التعديل تفسيراً ضيقاً بحيث يسمح لمجلس الأمن القومي الأمريكي بتوجيه التمويل للكونترا ، ومن أجل منع هذا جرى تغيير التعديل لحظر تقديم أي تمويل للعمليات العسكرية أو شبه العسكرية . متاح على الموقع الإلكتروني : <https://ar.wikipedia.org>

(71) The National Archives, Memorandum From : C. J. Mixter ,To: Judge Walsh, Memoranda On Criminal Liability Of Former President Reagan And Of President Bush, March 21, 1991,p.48.

(٧٢) فضيحة إيران - كونترا : تسلسل زمني ، <http://www.bbc.com/arabic>

(73) The National Archives, Memorandum From : c. J. Mixter ,To: Judge Walsh, Memoranda On Criminal Liability Of Former President Reagan And Of President Bush, March 21, 1991,P.93.

(74) The National Archives, In The United States District Court For The District Of Columbia. Criminal No.88-0080.

(75) The National Archives, Memorandum From : c. J. Mixter ,To: Judge Walsh, Memoranda On Criminal Liability Of Former President Reagan And Of President Bush, March 21, 1991,P.93.

(76) Memorandum From: William B. Lytton III , For Arthur B. Culvahouse, JR., Testimony Of Ltcol North July 7, 1987 , Ronald Reagan Presidential Library, Iran-Contra Hearings-June [May 1987-November 1987] (1),Washington ,P.1.

(77) Ibid, P.2.



- (<sup>78</sup>) The National Archives, Memorandum From : c. J .Mixer ,To: Judge Walsh, Memoranda On Criminal Liability Of Former President Reagan And Of President Bush, March 21, 1991,P.115 .
- (<sup>79</sup>) Ibid. P.10.
- (<sup>80</sup>) The National Archives, Presidential Finding, "Scope: Hostage Rescue – Middle East," , November 26, 1985.
- (<sup>81</sup>) The National Archives, Memorandum From : c. J .Mixer ,To: Judge Walsh, Memoranda On Criminal Liability Of Former President Reagan And Of President Bush, March 21, 1991, P.21.
- (<sup>82</sup>) Ibid ,P.7–8.
- (<sup>83</sup>)Ibid,P.39,44.
- (<sup>84</sup>)Ibid,P.2.
- (<sup>85</sup>)Ibid,P.32–33.
- (<sup>86</sup>)Ibid,P.42.
- (<sup>87</sup>) Ibid,p.2.
- (<sup>88</sup>)Ibid,P.29,38.
- (<sup>89</sup>)Ibid,P.43.
- (<sup>90</sup>) The New York Times , NOV. 19, 1987.
- (<sup>91</sup>) The National Archives, Memorandum From : c. J .Mixer ,To: Judge Walsh, Memoranda On Criminal Liability Of Former President Reagan And Of President Bush, March 21, 1991,P.2.

(<sup>٩٢</sup>) علي أكبر هاشمي رفسنجاني احد ابرز رموز الثورة الإسلامية في إيران ، كان له دور في صفقات الأسلحة ، عندما أجرى اتصالات غير مباشرة مع الولايات المتحدة من اجل الحصول على الأسلحة في عهد ريغان ، وكان ممثلاً للخميني في المجلس الأعلى للدفاع منذ عام ١٩٨٢ ، وفي عام ١٩٨٨ عينه الخميني في منصب قائد كل القوى الذي يعمل كل قادة الجيش والحرس للكبار تحت قيادته ، وتولى رئاسة الجمهورية في الفترة (١٩٨٩ – ١٩٩٧). وداد جابر غازي ، علي أكبر هاشمي رفسنجاني ودوره السياسي في إيران " دراسة تاريخية سياسية " ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٦٠ ، سنة ٢٠١٨ ، ٢١٩ – ٢٢٠ .

(<sup>٩٣</sup>) عز الدين عبد حسين القوطالي ، المصدر السابق .

(<sup>٩٤</sup>) المصدر نفسه .



- (٩٥) المصدر نفسه .
- (٩٦) تذكر مجلة الشراع نقلا عن مصادرها في إيران إن القضية منذ بدايتها كانت خارج علم الخميني الذي كان مريضاً في فراشه نتيجة إصابته بنوبة قلبية استدعت راحته لمدة طويلة.
- (٩٧) وليد عبد الناصر ، المصدر السابق ، ص ٦٠ .
- (٩٨) The New York Times , NOV. 19, 1987.
- (٩٩) طارق نجم ، المصدر السابق .
- (١٠٠) المصدر نفسه .